الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/673
17 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٥ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه نظركم إلى البيان الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحالة المالية للأمم المتحدة (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) إرنست سوشاريبا
الممثل الدائم للنمسا
لدى الأمم المتحدة

191198 191198 98-35873

المرفق

[الأصل: بالانكليزية]

بيان صادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ عن رئاسة
الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة

أود، باسم الاتحاد الأوروبي، أن أكرر الإعراب لكم عن عظيم قلقنا بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة. ونحن ندرك ونؤيد تمام التأييد ما تضطلعون به من مساع، بوصفكم الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل ضمان أن تسدد الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المساهمة الرئيسية في الأمم المتحدة، مدفوعاتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

وكما تعلمون، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما ثابتا بالتوصل إلى حلول دائمة للأزمة المالية للأمم المتحدة. وفي رأي الاتحاد الأوروبي، يعتبر إرساء الأمم المتحدة على أسس مالية سليمة قادرة على الاستمرار جزءا لا يتجزأ من جهود الإصلاح الشاملة المبذولة لتعزيز المنظمة وتحديثها. واستمرار المستويات المرتفعة من الأنصبة غير المسددة يقوض الاستقرار المالي والسيولة المالية للأمم المتحدة. وهذا يحمل البلدان المساهمة بقوات، وتلك التي تدفع اشتراكاتها كاملة، عبئا ثقيلا وغير منصف. وقد أوفت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الدوام بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. وحتى يكون من الممكن إرساء الأسس المالية السليمة للأمم المتحدة، لا بد لجميع الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفاء تاما وفوريا وغير مشروط، كما تفعل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتعتبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الوضع الراهن غير مرض على الإطلاق. ففي الظروف الحالية، وفي وقت تتعرض فيه ميزانياتنا الوطنية جميعا لضغوط بالغة يعتبر عدم وفاء بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزاماتها الدولية على نحو مستمر أمرا غير مقبول.

ونحن نعترف بالمساهمات التي سددتها مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلام للأمم المتحدة. ولكنه يشق علينا ألا يحرز من جديد أي تقدم فيما يتعلق بالمتأخرات

غير المسددة. وينبغي أن يولى حل هذه المشكلة أولوية قصوى بما يخدم الاستمرارية السياسية الطويلة الأجل للمنظمة.

وفي بلداننا، يمارس ضغط برلماني متزايد من أجل إيجاد حل لهذه الحالة التي لا يمكن تبريرها، ومن أجل اتخاذ خطوات نشطة لمعالجة الحالة المالية المؤسفة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أشير إلى القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن الاشتراكات المالية للأمم المتحدة.

وفي ضوء ما سبق، ستواصل بعثاتنا في نيويورك تقديم المقترحات لإحكام الإجراءات الخاصة بتطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك من أجل اتخاذ مجموعة من التدابير لتثبيط عزيمة تلك البلدان التي لا ترى ضرورة الوفاء بالتزاماتها الدولية. وستشتمل هذه التدابير على معاملة تفضيلية في مجال المشتريات، على نطاق منظومة الأمم المتحدة بكاملها، للبلدان التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن المنظمة هي من أهم أدوات السياسة الدولية التي لا تُعوَّض، وهي محفل لا غنى عنه لمعالجة أكثر القضايا العالمية إلحاحا. والاتحاد الأوروبي على قناعة أيضا بأن الأمم المتحدة بحاجة إلى استمرار الإصلاح الجاري إن كان يرجى منها معالجة هذه القضايا بكفاءة وفعالية. ولكن مقاومة الإصلاح تزداد كلما استمرت الأزمة المالية للأمم المتحدة وبقيت متأخرات الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، غير مسددة.

ولهذه الأسباب، سيواصل الاتحاد الأوروبي بثبات تأييده لعملية إصلاح المنظمة ودعمه للجهود التي تبذلونها لاستعادة قدرة المنظمة على البقاء من الناحية المالية.

- - - - -